استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بجولة تعدادات السكان والمساكن لعام 2020 (2024 – 2015)

فريق صندوق الأمم المتحدة للسكان المشترك بين الشُعب العامل في تعدادات الشكان والمساكن
(IDWG-Census)

تم النشر لأول مرة في مارس 2017
تمت المراجعة في يوليو 2019

صورة الغلاف: © لورانزو توغنولي / المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان بافغنستان. الصور الداخلية: © لورانز تغنولي / المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان بافغنستان | المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان تركمنستان، فرع التنمية والسكان |

...لأن الجميع مهم

1.	مقدمة	5
2.	سياق جولة 2020	7
3.	الدروس المستفادة من التقييم المستقل للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان لجولة تعدادات السكان والمساكن	14
4.	استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن	18
5.	نظرية التغيير	32
	المراجع	34

1 . مقدمة

يُعد تعداد السكان والمساكن من ضمن أوسع العمليات والأكثر تعقيدًا التي يمكن لأي دولة القيام بها وقت السلم. وتتطلب تلك العملية رسم خرائط للبلد بأكمله، وتعبئة وتدريب عدد كبير من المكلفين بالتعداد، وإجراء حملة ترويج جماهيري، وفرز وتمشيط جميع الأسر، وجمع وتصنيف كم هائل من البيانات في مطبوعات أو في قالب إلكتروني، وتحليل البيانات ونشرها. حسب التعريف فإن *تعداد السكان والمساكن هو إحصاء مجموع سكان أي بلد، ويوفر بيانات عن عدد الأشخاص، وتوزيعهم المكاني، والعمر والجنس، وظروف معيشتهم وغيرها من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية*. وهذه البيانات تُعد أمراً هاماً جداً للتخطيط الإنمائي الوطني ودون الوطني، وكذلك تتبع التقدم المُحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وتوزيع البنية التحتية وبرامج الرعاية الاجتماعية، ومخططات الانتخابات وتحليلات السوق. وفي حين أن أنظمة التسجيل الوطنية آخذة في التطور في جميع أنحاء العالم، وفي بعض البلدان يتم الاعتماد عليها عوضاً عن تعداد السكان والمساكن، يظل تعداد السكان والمساكن لأغلبية البلدان المصدر الرئيسي للبيانات المتعلقة بحجم السكان وتوزيعهم المكاني والخصائص المتعلقة بهم، ومن المرجح أن يظل الدور المركزي الذي يقوم به التعداد داخل النظم الإيكولوجية الوطنية للبيانات قائماً في المستقبل المنظور.

وقد قامت جولة تعدادات السكان والمساكن لعام 2010 (التعدادات التي أجريت بين عامي 2005 و2014) بأكبر تغطية عالمية حتى الآن. حيث قامت بتغطية ما يقرب من ثلاثة وتسعين في المائة من سكان العالم، عبر 214 بلدا من مجموع أقاليم ومناطق 235 بلد. لم يشارك في تلك التغطية أقاليم ومناطق واحد وعشرون بلداً، لا سيما في أفريقيا (ثمانية) والدول العربية (ستة) [1][1]. وقد أظهرت هذه التغطية [1] تحسنا كبيرا في جولات التعداد السكاني مقارنة بجولة تعداد عام 2000، عندما لم تقم ستة وعشرون بلداً أو إقليماً أو منطقة بإجراء تعداد سكاني.

قد تحول ظروف الحرب أو الاضطرابات المدنية أو تعذر الوصول والحصول على الأمر، دون القيام بالتغطية الواجبة للتعداد السكان والمساكن. وتحظى مناهج النمذجة المبتكرة لوضع تقديرات سكانية باهتمام متزايد باستخدامها في مثل هذه الظروف. وإن تقنيات النمذجة التي تدمج بين صور الأقمار الصناعية، والاستشعار عن بعد، والتعداد السكاني المُصغر، وبيانات الاستقصاء، تبعث على الأمل بسد ثغرات التغطية، عن طريق تمكين الحكومات من تقدير المعلمات الإحصائية الأساسية للسكان من خلال البيانات الجزئية. وإن كانت هذه التطورات تتسم بأهمية خاصة لتقدير أعداد السكان، غير أنها لا تحل محل البيانات الشاملة عن الخصائص السكانية التي يتم الحصول عليها بواسطة التعداد التقليدي.

---

[1] الأمم المتحدة. شعبة الإحصاء. البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن 2010. متاح للاطلاع على موقع:
http://unstats.un.org/unsd/demographic/sources/census/wphc/default.htm

إحدى الأولويات الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، منذ سريان نفاذها، كانت لتعزيز القدرات الوطنية من أجل ضمان دقة وجودة تعدادات السكان والمساكن، وفرض احترام والتمسك بالمبادئ والمعايير الدولية. وبوجود برنامج في 155 دولة، يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان دعماً قوياً وواسع النطاق للحكومات لعملية تخطيط التعدادات الوطنية وتنفيذها واستخدام البيانات الناتجة. ويشمل الدعم المؤسسي تعزيز قدرات استخدام بيانات التعدادات لتتبع الديناميات السكانية الوطنية ودون الوطنية، وأيضاً التفاوتات المكانية والاجتماعية في التنمية، بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD). فهناك حاجة لبيانات السكان فيما يتعلق بـ 98 مؤشر لأهداف التنمية المستدامة.

من خلال جولة تعداد عام 2010، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى 135 بلداً، من بينها 122 بلد قُدم لها الدعم، ضمن جملة أمور، من خلال مساعدات تقنية؛ تعزيز القدرات؛ شراء المعدات أو الخدمات؛ دعم مالي ودعم العمليات؛ تنسيق وإدارة الموارد المالية المُخصصة للتعداد نيابة عن الحكومات الشريكة؛ وتيسير التعاون بين بلدان الجنوب.

وقد وضعت استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لجولة تعدادات عام 2020 استخلاصاً من تحليل نقدي للدروس المستفادة خلال جولة عام 2010 واستجابة لأطر التنمية العالمية الجديدة. وتركز هذه الاستراتيجية على تعزيز القدرات الوطنية من أجل انشاء وتحليل ونشر واستخدام بيانات تعداد عالية الجودة والدقة في الوقت المناسب وذات صلة ومصنفة على أساس جغرافي، وذلك للإعلام عن سياسات وخطط وبرامج التنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها وتقييمها من أجل الصالح العام.

2. سياق جولة 2020

أطر تنمية وتطوير جديدة

تجرى جولة التعداد لعام 2020 (2015 إلى 2024) في سياق التزامات جديدة لتحديد ومعالجة أوجه عدم المساواة بين البلدان وبداخلها، من خلال تشكيلة عريضة من مؤشرات التنمية. حيث حدد استعراض السنوات العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) في عام 2014 [2]، بما في ذلك الاستعراضات الإقليمية التابعة له، أن التقدم الذي تم إحرازه في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد حدث في ظل إنجازات غير متكافئة بقدر كبير، مع استمرار (أو استفحال) التفاوتات على المستوى دون الوطني في مجموعة من البلدان.

وضمن مجالات العمل الرئيسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام 2014، دعي المؤتمر إلى زيادة الاهتمام بمعالجة أوجه عدم المساواة في التنمية وإيلاء الاهتمام المنهجي بالسكان المحرومين من الخدمات؛ بالإدارة الرشيدة وبنظم المسائلة لضمان حصول الجمهور وجميع صانعي القرار على تلك البيانات والمعارف الجيدة؛ واستخدام البيانات المتعلقة بالديناميات السكانية في توجيه واستهداف استثمارات التنمية. وترديداً لهذا الاهتمام بالتنمية الشاملة، فإن جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015، بإعطاء الأولوية القصوى لضمان "عدم تخلف أحد عن الركب" و "خدمة من هم أبعد وأكثر تخلفاً عن الركب في المقام الأول". وفي الدورة السادسة والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام 2015، طلب

الأمين العام للأمم المتحدة من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD) ومن الوكالات الشقيقة للأمم المتحدة، ومن المنظمات الإنمائية الدولية والإقليمية ببذل مجهود مشترك لتعزيز المساعدة الفنية للمكاتب الإحصائية الوطنية (NSOs) من أجل تعزيز القدرات على تطبيق وإجراء جولة تعدادات السكان والمساكن في عام 2020 كأولوية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030.

للوفاء بهذه الأولوية ولمعالجة مجالات العمل الرئيسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام 2014، فإن النظم البيئية للبيانات الوطنية بحاجة إلى المزيد من الدعم والتعزيز. وتعداد السكان والمساكن يدعُم النظم البيئية للبيانات الوطنية، حيث يوفر القواسم السكانية من أجل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وأطر المعاينة الرئيسية لجميع المسوحات الوطنية ودون الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن طلب تصنيف جميع مؤشرات تطوير أهداف التنمية المستدامة حسب شرائح المجتمع مثل المهاجرين والمعاقين، يتطلب إدراج أسئلة ذات الصلة في التعداد .

تحديات التمويل

أظهر استعراض أجري من قبل شعبة الإحصاءات للأمم المتحدة (UNSD) ومن قبل مكتب التعداد الأمريكي(USCB) [2] لجولة التعداد السكاني لعام 2010، أن تكلفة التعداد كانت التحدي الأكثر شيوعًا والمبلغ عنه من قبل الحكومات (سبعة وستين بالمائة). وبما أن الدول تسعى جاهدة لتلبية متطلبات تحضير بيانات تعداد عالية الجودة في الوقت المناسب، فإنها بحاجة إلى الاستثمار في قدرات وتقنيات جديدة. على سبيل المثال، لقد كان هناك تحول تدريجي نحو زيادة استخدام نظم البيانات الإدارية لاستكمال نتائج التعداد السكاني التقليدي، مما قد يخفض من تكلفة التعداد. وقد شهدت جولتا عام 2000 وعام 2010 انخفاضًا في عدد التعدادات التقليدية من ثلاثين إلى أربعة وعشرين في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، وزيادة متناظرة، من تسعة إلى تسعة عشر، في عدد التعدادات التي تُستخدم فيها بيانات السجلات وحدها أو منهجيات مشتركة. وبينما هذا الانتقال يوفر طريقة أكثر استدامة لإجراء التعداد، مع توفير في التكاليف في نهاية المطاف، فإن استثمارات كبيرة على نطاق المنظومة في تغطية بيانات السجلات وجودتها وتنسيقها مطلوبة للتنفيذ الناجح.

علاوة على ذلك، تبين من الاستعراض أن تحديات التمويل عادة ما تنبثق وتنشأ عن القضايا النظرية المفاهيمية والتنفيذية والتشغيلية. وقد أكد التاريخ أنه تم تنفيذ التعدادات السكانية التقليدية كمشروع حكومي، وليس كجزء لا يتجزأ من نظام البيانات الإحصائية الوطني. من أحد الآثار المترتبة على ذلك هو أن تمويل التعداد - من مخصصات الميزانية الوطنية أو بدعم الجهات المانحة - ليس مضمونًا مُقدماً، ولكنه يتطلب التنفيذ السريع بمجرد تخصيصه، مما يفضي إلى تخطيط واختبار غير كافيين لعمليات التعداد. بالإضافة إلى ذلك، يركز تمويل التعداد كالمعتاد على المكونات والعناصر الأكثر كلفة، ولا سيما العمل الميداني ومعالجة البيانات، مع أولوية طفيفة نسبيًا و / أو الميزانية المخصصة لمواد الدعاية الخاصة بالتعداد ولنشره واستخدامات التعداد. وفي حالات العجز ونقص التمويل، يكون هناك ميل إلى التقليل من هذه المجالات أو الإلغاء.

---

[2] الأمم المتحدة. (2012) تقرير الولايات المتحدة الأمريكية عن البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن. E/CN.3/2012/2. متاح للاطلاع عليه على موقع: http://unstats.un. org/unsd/statcom/sc2012.htm

الثغرات في القدرات الوطنية

في كثير من الأحيان، تواجه هيئات الإحصاء الوطنية في البلدان النامية ارتفاع في معدل دوران الموظفين الفنيين المؤهلين والاحتفاظ بهم لوقت قليل طوال فترة دورة التعداد. تاريخياً، أسهمت القدرات المقيدة في الحد من التخطيط التنفيذي، وفي تأخير إصدار نتائج التعداد، وفي الحد من التحليل المتعمق و / أو في استخدام البيانات. فقيود ومحدودية القدرات تعوق النواتج المحتمل الحصول عليها من قبل هيئات الإحصاء الوطنية، حيث يصبح التركيز منصب على جمع البيانات والمعالجة المطلوبة للبيانات لإنشاء تقرير تعداد أولي. وكثيرا ما تؤدي القيود المفروضة على قدرات الموظفين إلى تنفيذ تعداد سكاني بدون استراتيجية مُدرجة في الميزانية ومخصصة للمعالجة الكاملة والتحليل والنشر. إن هذه القيود تحول دون الاستغلال الكامل لبيانات التعداد، وإمكانية الاستخدام المتكامل للتعداد في الدراسات الاستقصائية للأسر العائلية، وبيانات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية التي قام بها مُحللين مستقلين ومخططين محليين ونشطاء عاميين، حيث قد لا تتم معالجة البيانات بشكل كاف للنشر العام.

بدأت التقنيات المبتكرة في تناول هذه الشواغل المتعلقة بالقدرات عن طريق إنشاء آليات لتحديث عمليات التعداد وتوفير أنظمة آلية لتغذية الاستجابات واستطلاع الرأي وأنظمة مراقبة الجودة، خاصةً في العمليات الميدانية ومرحلة جمع البيانات. على سبيل المثال، قد يساعد التصوير عبر الأقمار الصناعية لرسم الخرائط في تقليل الوقت اللازم لتخطيط التعداد، كما أن استخدام الأجهزة الحديثة المحمولة الخاصة بجمع البيانات من شأنه السماح بعملية التتبع عن بُعد للقائمين بالتعداد في الميدان. بيد أن هذه الأنظمة الحديثة والمبتكرة تتطلب استثمارات أولية في قدرات فنية جديدة والتي قد تتجاوز نطاق هيئات الإحصاء الوطنية. ومع اعتماد نهج مبتكرة للتعداد، يجب أن تكون هناك استثمارات متوافقة مع القدرات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتغطية على شبكة الإنترنت، والاستفادة الكاملة وتفسير بيانات نظم المعلومات الجغرافية.

التكنولوجيات المستجدة

لقد استكشفت جولة التعداد لعام 2010 مجموعة واسعة من الحلول التكنولوجية لجمع بيانات التعداد وتحليلها ونشرها. وتنوعت نطاقات وأبواب تلك الحلول بين استخدام شبكة الإنترنت، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، وأجهزة الحاسب الآلي المحمولة أو اللوحية، وأنظمة المعلومات الجغرافية (GIS)، وأنظمة المسح والتعرف. وقد أبلغت البلدان أن فوائد التقنيات الآلية تضمنت تحسينات في جودة التقاط البيانات وفي نشر البيانات في الوقت المناسب، وبفضلها انخفضت تكاليف العمليات الميدانية[3] والآن، تعتزم غالبية الدول، التي لجأت إلى استخدام الاستبيانات الورقية في جولة عام 2010، إدماج الأجهزة الرقمية المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر المحمولة أو شبكة الإنترنت في عملية التعداد لديها لعام 2020.

---

[3] الأمم المتحدة. (2012) تقرير الولايات المتحدة الأمريكية عن البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن. E/CN.3/2012/2. متاح للاطلاع عليه على موقع: http://unstats.un. org/unsd/statcom/sc2012.htm

لقد استبدلت عملية الحصر التعدادي للمناطق (EA) وتقنيات تعيين العائلات التي كانت في قوائم ورقية معرقلة بأساليب تكاملية التي يُستخدم فيها نظام المعلومات الجغرافية (GIS) والنظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) والخرائط الرقمية. كما تطورت وسيلة التقاط البيانات التي كانت عن طريق إدخال البيانات يدويًا لتصبح عن طريق استخدام تقنيات المسح الضوئي بالتصوير، وكذلك الالتقاط غير الورقي من خلال الاستبيانات الإلكترونية. ولقد تطورت عملية معالجة بيانات التعداد لتشمل تقنيات تحليل متقدمة وبرامج مرئيات، ومنصات النشر الإلكترونية وأدوات تفاعلية للنشر والتحليل تعمل على الويب. ويتطلب تطبيق مثل هذه التقنيات المستجدة استثمارات أولية ضخمة على مستوى هيئة الإحصاء الوطنية NSO والمجتمع الإحصائي الدولي طوال فترة جولة تعداد 2020. وسيستوجب وجود مرونة واستعداد لتبني التغيير، من أجل الاستخدام والتكامل الناجحين لهذه التقنيات المبتكرة.

إن الحلول التكنولوجية الجديدة والمستجدة للتعداد توفر فرصًا كبيرة لتحسين الجودة وفعالية تكاليف عملية التعداد وحسن توقيته. ومن أجل الاستفادة من هذه الحلول التكنولوجية والاعتماد عليها، يجب على هيئة الإحصاء الوطنية (NSO) أن تتخذ خيارات استراتيجية في الوقت المناسب لتبني الحلول ذات الصلة بهذا السياق. وتتضمن المجالات المحتمل أن تثير القلق خلال هذه الاستنتاجات، ما إذا كان لدى الحكومة الموظفين اللازمين لدعم اعتماد الأساليب الحديثة، ومدى كفاية البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والتواصل بها. وينبغي أن يكون المجتمع الإحصائي الدولي مستعدًا لدعم اختيار الحلول التكنولوجية المثلى، عند الضرورة، لكل سياق فردي.

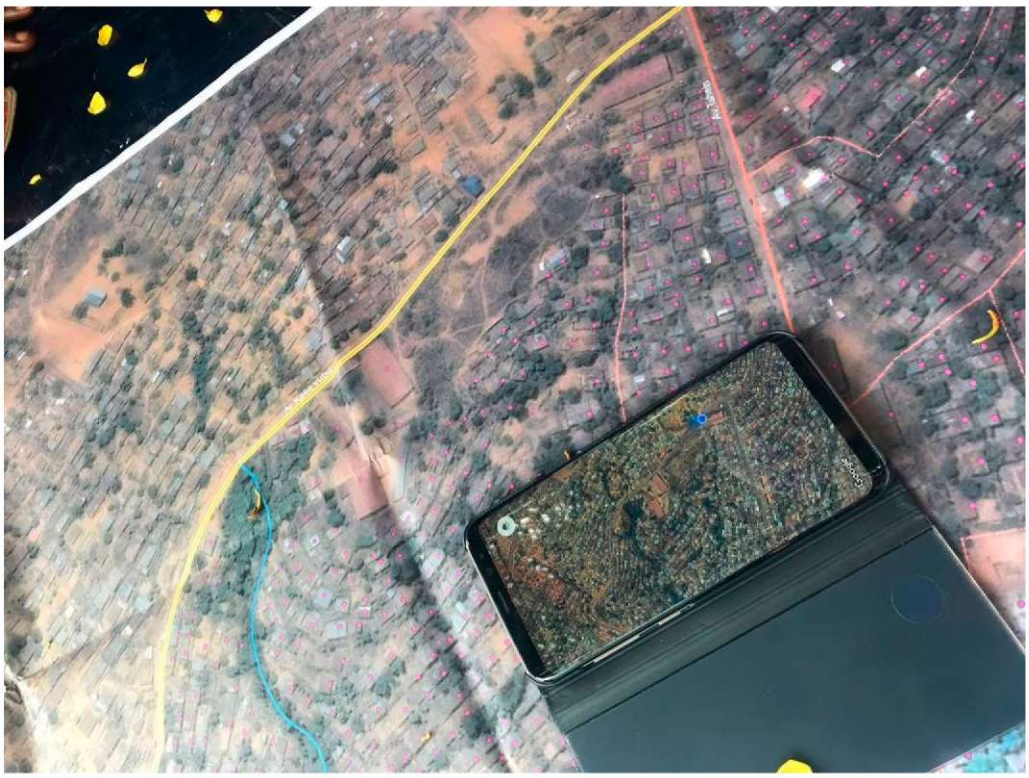

ساحة متعددة الشركاء

تتطلب طبيعة تعدد الشركاء المعنيين بالدعم التقني والمالي للتنفيذ الناجح لتعدادات السكان والمساكن في البلدان تنسيقًا شديد الدقة. وبناءً على جولة عام 2010، يمكن تحسين التنسيق على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية لضمان دعم تقني ومالي فعّال وكُفء. وينبغي، من الناحية الإستراتيجية، إقامة شراكات أوسع نطاقاً والتي تشمل هيئات الإحصاء الوطنية، ووكالات رسم الخرائط الوطنية، ومقدمي صور الأقمار الصناعية، وأخصائيو نظم المعلومات الجغرافية، وما إلى ذلك طالما يتم اعتماد طرق مبتكرة وتنفيذها.

وقد أشار تقرير الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام 2010، والذي قُدم للجنة الإحصائية في دورتها الثالثة وأربعين، إلى أن التعاون بين البلدان، بالتعاون مع الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية ومنظمات حكومية دولية أخرى، كان عنصراً حاسماً في نجاح برنامج التعداد العالمي.[4] وتم تسليط الضوء على تبادل المعلومات والخبرات العلمية والتقنية باعتبارها أمراً اساسياً لتعزيز إجراء التعدادات في المستقبل والانتفاع بالنتائج. علاوة على ذلك، فإن المؤسسات الإقليمية في وضع فريد يُمكنها من توفير اقصى قدر من الموارد داخل منطقة معينة. فإن الانتفاع واستخدام الموارد الإقليمية الموجودة قد يساعد على تقليل التكاليف وزيادة القدرات وتوفير الحلول المناسبة للسياق الإقليمي.

انطلاقاً من هذا التقرير، كُلِّفت الأمم المتحدة بإتاحة المزيد من الفرص للبلدان لتبادل المعلومات عن تجاربها؛ وبتعزيز النطاق الكامل لطرق التعداد الممكنة؛ وبتقديم التوجيهات، عند اقتضاء الأمر وبناءً على سياقات البلد، من أجل اختيار الطرق والتقنيات الأكثر تطبيقاً. والأهم، يجب الدعوة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لإتاحة فرص فعلية لتبادل الخبرات والدروس المستخلصة بين البلدان. فالتعاون بين دول الجنوب يُنمي من مورد المعلومات الإقليمي ويضمن تنفيذ أي جهود وساطة محتملة ضمن سياقات بيئية مماثلة، مما يحسن فرص النجاح في كثير من الأحيان. كما ينبغي على الأمم المتحدة والشركاء منح الأولوية للامتثال لمبادئ وتوصيات الأمم المتحدة لتعدادات السكان والمساكن.

تزايد انعدام الأمن وعدم الاستقرار

يشكل انعدام الأمن وعدم الاستقرار تهديدات خطيرة لإجراء التعداد التقليدي، فهما يقيدان وبصرامة إمكانية الوصول الفعلي لجمع البيانات المطلوبة، كما أن الحركات الجماعية غير المقررة للسكان يُضعف ويحجم وضع التخطيطات الموثوق بها ووضع الخرائط والعمليات. وقد ينشأ عدم الاستقرار السكاني والحركات الجماعية من مجموعة متنوعة من الظروف، مثل النزاعات الاجتماعية أو السياسية الحادة أو الحوادث البيئية، أو جراء حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة والأكثر استدامة. مع تقدم جولة تعدادات عام 2020، تحتاج البلدان، التي تواجه مثل حالات الطوارئ تلك أو هناك خطر تعرضها لذلك، إلى التقييم المستمر من أجل ضمان الدعم اللازم. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج الدول المجاورة إلى مزيد من الرصد والمراقبة، فقد تُحوَّل النزاعات وتعبر الحدود.
إن منع إجراء تعداد جزئي أو غير مكتمل يُعد أمراً بالغ الأهمية في استراتيجية التعدادات الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA.

علاوة على ذلك، فإن حالات الطوارئ الإنسانية تخلق بيئات معقدة أين تكون هناك حاجة ملحة للبيانات السكانية، وفي الوقت ذاته تعوق جمع تلك البيانات. تتقاعس عملية جمع البيانات عندما يكون الوصول إليها محدودًا، وقد يتم تدمير أنظمة البيانات القائمة. وإن صناع القرار الذين ينفذون أنشطة وأعمال الإغاثة الإنسانية بحاجة إلى بيانات موثوقة وذات صلة في الوقت المناسب، وجميع التدخلات عرضة للخطر، إذ لا يمكن تحديد مواقع البيانات المطلوبة عن السكان المتضررين أو إنشاءها أو تقييمها.

---

[4] الأمم المتحدة. (2012) تقرير الولايات المتحدة الأمريكية عن البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعلم 2020. E/CN.3/2012/2. متاح للاطلاع عليه على موقع: http://unstats.un. org/unsd/statcom/sc2012.htm

كما يمكن للأزمات السياسية والاجتماعية أن تحُد من قبول نتائج التعداد. فبالنظر إلى تقدم جولة 2020، ينبغي القيام باستثمارات على مدار مرحلتي الإدارة والتخطيط لضمان الحصول على نتائج موثوقة ومقبولة على نطاق واسع.
وإن هذا أمر بالغ الأهمية حيث تتآكل القدرة الإحصائية عادةً خلال الأزمات السياسية، حيث يؤدي استنفاد الموارد أو العنف إلى انخفاض عدد الموظفين عبر القطاعات الحكومية، بما في ذلك هيئات الإحصاء الوطنية. كما يمكن للبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات أن تتلف أو يتم استغلالها، مما يُضعف إمكانية الوصول إلى البيانات السكانية الموجودة أو إمكانية إنشاء بيانات جديدة.

3. الدروس المستفادة من التقييمات المستقلة للدعم الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان المُقدم لجولة التعداد عام 2010

في عام 2014، أُجري تقييم مستقل لتقييم دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان في جولة تعدادات 2010. وقد قدم هذا التقييم دروسا قيمة حول جولة تعدادات عام 2010 من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان. فقد قدم دروساً قيمة بشأن إسهامات صندوق الأمم المتحدة للسكان وأوجه القصور الإجمالية في الدعم العالمي لبرامج التعدادات الوطنية.[5]

أظهر التقييم أنه منذ جولة عام 2000، لم تطرأ سوى تحسينات تدريجية على طرق إنشاء ونشر واستخدام بيانات التعداد من قبل الحكومات الوطنية والمحلية ومن قبل الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. وقد أثر تناقص الموظفين وحجم العمل على خبرة مؤسسات الإحصاء الوطنية في مجال التعداد، بالحد من الانتفاع بالبيانات، والاستغلال الكامل للنتائج. في العديد من البلدان الأكثر فقراً، لا توفر برامج التدريب الوطنية ما يكفي من الإعداد والتطوير المهني للديمغرافيين، أو خبراء التعداد أو علماء البيانات، أو أن برامج التدريب قد عفا عليها الزمن وفقاً للمعايير الدولية المستجدة. علاوة على ذلك، لا تزال قدرات المخططين المحليين والباحثين الأكاديميين والمحللين المستقلين أو الناشطين العموميين على تحليل بيانات التعداد واستخدامها محدودة في العديد من البلدان النامية.

في العموم، شجع التقييم الزيادة الهامة الملحوظة في الاستثمارات المكرسة لضمان توافر الخبرة الحديثة في مجال التعداد، ولبناء قدرات موظفي الحكومة في استخدام التعداد وأنواع البيانات الديموغرافية ذات الصلة من أجل التنمية الوطنية. وترد التوصيات الرئيسية للتقييم في الإطار رقم 1 (الصفحة 15).

[5] صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2016) تقييم دعم بيانات تعداد السكان والمساكن المُقدم من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان، لاتخاذ القرار وصوغ السياسات 2005 – 2014، الإصدار 1، مكتب التقييم لصندوق الأمم المتحدة للسكان. متاح للاطلاع عليه عبر الرابط: http://www.unfpa.org/evaluation

الإطار 1: توصيات التقييم المستقل الموجهة لصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل جولة تعداد السكان والمساكن لعام 2020

ينبغي على صندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة توفير دعمه لتعدادات السكان والمساكن والتوسع فيه أيضاً، وأن: يُصمم استراتيجية مؤسسية ويضع إرشادات تخدم جولة 2020

وبغية تقديم الدعم للتعدادات المرئية برمجياً وإدارتها ورصدها ويجرى الإبلاغ بها على نحو أفضل، فينبغي أن يتم توجيه وإرشاد دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لجولة التعدادات لعام 2020 وفقاً لاستراتيجية واضحة وذات طابع رسمي، مصحوبة بتوجيهات وإرشادات رسمية وشاملة ومنظمة خاصة بالمكاتب الإقليمية والقطرية، أي المبادئ التوجيهية بشأن دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لجولة تعداد عام 2020.

موائمة استراتيجيات الموارد البشرية والمساعدة الفنية الحالية لمعالجة مسالة استنزاف خبراء التعداد وضمان تقديم الدعم الكافي لجولة تعداد عام 2020.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن ينظر في إجراء عملية رسم خريطة توزيع الخبرات الداخلية في مجال التعداد، وكذلك تشكيل فرق إقليمية للتعدادات التقنية والاستعانة بها، ومواصلة الاستفادة من كبار المستشارين التقنيين للتعداد.

تنشيط إدارة المعارف والمعلومات لدعم التعداد.

ينبغي على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ينتفع من المزايا النسبية للنطاق الجغرافي لعمله، وأن يستفيد من النطاق الواسع، على المستويين القطري والإقليمي، من الخبرات والمعارف والمعلومات بشأن دعم التعداد، والتي نتجت عن جولة تعداد عام 2010، ولم يُستفاد منها حاليا استفادة كاملة. وإن قاعدة بيانات للممارسات الجيدة للتعداد، بما في ذلك الاستفادة من بيانات التعداد والدراسات الاستقصائية في صنع السياسات، تسهل تحديد الفرص المحتملة للتعاون بين دول الجنوب .

دمج استخدام البيانات كمحور تركيز دعم التعدادات المُقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ينبغي على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يُقرر ما إذا كان دعمه المُقدم لجولة تعداد عام 2020 سيكون محور تركيزه بشكل أساسي منصب على إعداد البيانات وتوافرها - مواصلة الممارسة الحالية - أو يشمل أيضا التأكيد والتشديد على الاستفادة من البيانات في صنع السياسات. وإذا كان الأمر الأخير، فينبغي على صندوق الأمم المتحدة للسكان ضمان توافق واتساق استراتيجية التنفيذ الفعلي مع نظرية التغيير. وقد يعني هذا أيضاً، ضمان أن يكون نموذج أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان يتسم بقدر كاف من المرونة للسماح بأنماط مشاركة مناسبة لمجموعة واسعة من السياقات القطرية ولإعدادات دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان.

الأخذ بعين الاعتبار النشر كحلقة وصل بين توافر البيانات واستخدام البيانات في وضع السياسات.

ينبغي على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعمل مع هيئات الإحصاء الوطنية بطرق مبتكرة، لضمان نشر البيانات المتعلقة بالتعداد بطريقة تعزز استخدام البيانات لوضع السياسات والتوعية والدفاع. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يتحدى افتراضات هيئة الإحصاء الوطنية الحالية بشأن آليات النشر.

استطلاع عملية جمع بيانات التعداد ودمجها مع مصادر أخرى، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية والمصادر الإدارية ومصادر بيانات أخرى بهدف تعزيز الاستخدام والاستفادة الكاملة من بيانات التعداد في إطار النظم الإحصائية الوطنية.

ينبغي على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ينهض ويعزز دور تعداد السكان والمساكن باعتباره العمود الفقري للنظم الإحصائية الوطنية، بالإضافة إلى عملية تجميع البيانات لمرة واحدة. كما ينبغي على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يدعم الجهود التي يبذلها البرنامج القطري لاستطلاع الاحتمالات واستغلال الإمكانات الكاملة للجمع بين بيانات التعداد وبيانات من مصادر أخرى.

فحص آليات تمويل جديدة لدعم نشر والاستفادة من البيانات، ومن ضمنها البيانات المتعلقة بالتعداد.

استكشاف الجدوى العملية والإمكانيات التي يتيحها صندوق استئماني عالمي مخصص حصريًا لدعم عملية نشر واستخدام البيانات، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالتعدادات التي أجريت في جولة تعدادات 2020. ومن شأن الصندوق الاستئماني أن يتصدى لبعض التحديات المطروحة في هذا التقرير ومن بينها: 1) مستويات الدعم المحدودة لنشر واستخدام البيانات المتعلقة بالتعداد، 2) المفهوم الضيق عن التعداد (أي النظر إلى التعداد على أنه عملية لا تتكرر) و 3) عدم كفاية الاستثمارات المخصصة لتعزيز القدرات الوطنية على استخدام بيانات التعداد.

إعطاء الأولوية لاستطلاع الإمكانات الكاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل الدعم الخاص بالتعداد، تمشياً مع الخطة الاستراتيجية 2014-2017.

ينبغي أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب الاستراتيجية الأساسية للدعم المُقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان لجولة تعداد عام 2020. توسيع نطاق تركيز عمليات التبادل الحالية الناجحة بين بلدان الجنوب على إجراء التعداد السكاني لدعم تبادلات بشأن التحليل والنشر واستخدام البيانات المتعلقة بالتعداد. وإلى جانب هيئات الإحصاء الوطنية، فإن هناك مجموعة من أصحاب المصلحة (مثل: الوزارات التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية) يتشاركون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في التبادلات التعاونية القائمة بين بلدان الجنوب في مسألة التعداد.

جدول رقم 1: دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان المقدم لعملية التعداد - تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات

البيئة الداخلية والخارجية	نقاط القوة	نقاط الضعف
	▪ تواجد وحضور قوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في أكثر من 155 دولة وأقليم (المكتب القطري / تواجد برنامجي)؛ ▪ خبرة غنية في دعم البلدان في إجراء التعدادات؛ ▪ شراكة موثوق بها مع هيئات الإحصاء الوطنية مبنية على تاريخ طويل من الدعم المالي والفني .	▪ آليات محدودة للتنسيق مع مؤسسات عالمية أخرى ▪ طرق منهجية لتعزيز استخدام بيانات التعداد على الصعيد الوطني ▪ أعمال محدودة تجمع بين بلدان الجنوب ▪ تناقص في قائمة الخبراء في مجال التعداد
الفرص ▪ جداول أعمال عالمية جديدة للتنمية المستدامة وطلب متزايد على البيانات المُصنفة ▪ ساحة متعددة الشركاء ▪ حلول فنية مستجدة للتعداد. ▪ مصادر بيانات ومنهجيات جديدة لإقامة روابط بين التعداد والبيانات الأخرى، مثل البيانات الضخمة.	**مجالات التركيز الاستراتيجي** ▪ ترشيد الهياكل التنظيمية الداخلية للحصول على دعم فعَّال. ▪ تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية ▪ تعزيز الشراكات والتنسيق المؤسسي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ▪ تعزيز دور بيانات التعداد في أهداف التنمية المستدامة SDG والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ICPD ما بعد أطر الرصد لعام 2014 ▪ ضمان التوجيه الفني المنظم وفي الوقت المناسب ▪ الاستفادة من فوائد الابتكارات التكنولوجية الجديدة ▪ تعزيز إدارة المعارف والمعلومات ومشاركة المعارف والمعلومات ▪ زيادة فرص الحصول على بيانات التعداد في نطاق الملكية العامة، على سبيل المثال من خلال IPUMS وREDATAM ▪ حشد الموارد لضمان كل ما سبق	
التهديدات ▪ عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي وتحديات التمويل ▪ غياب التنسيق العالمي للشركاء ▪ القدرات الفنية المحدودة لهيئات الإحصاء الوطنية فيما يتعلق بالأساليب الحديثة والاستفادة من البيانات ▪ حجم ودرجة تعقيد عمليات التعداد		

يبين الجدول 1 إطار تقييم مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات للدعم المُقدم من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان للتعدادات، بناء على التقييم وعلى مجالات التركيز الاستراتيجية المتوافقة التي تستند عليهم استراتيجية التعدادات الجديدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

تهدف استراتيجية جولة تعداد لعام 2020 الجديدة إلى زيادة مفعول استثمارات صندوق الأمم المتحدة للسكان في التعدادات والإحصاءات، داخلياً وخارجياً. على الصعيد الداخلي، يوجد الآن هيكل مبسط ومنظم عبر وحدات متعددة لصندوق الأمم المتحدة للسكان المتواجدة بالمكاتب العالمية والإقليمية والقطرية، ويشمل ذلك هيكل إدارة أكثر فعالية، والفريق العامل المشترك بين الشُعب المعني بالتعداد (IDWG-Census)، ومن خلال إصدار مذكرات توجيهية وملخصات تقنية وفنية في الوقت المناسب وتوجه إلى جميع المكاتب القطرية. أما خارجياً، فقد قلل صندوق الأمم المتحدة للسكان من ازدواجية الجهود وقام بتحسين عملية تنسيق الدعم التقني المقدم إلى البلدان، وذلك من خلال اجتماعات فصلية لفريق مشترك بين الوكالات تم إنشاءه حديثاً ألا وهو اللجنة الدولية لتنسيق التعدادات (ICCC)، التي تضم شعبة الإحصاءات للأمم المتحدة (UNSD) ومكتب تعداد الولايات المتحدة (مكتب تعداد (US) والبنك الدولي.

4. استراتيجية التعدادات لصندوق الأمم المتحدة للسكان

يمكن للبيانات أن تحدث فرقاً، فالأمر الرئيسي هو جمع وتحليل ونشر واستخدام البيانات الدقيقة في الوقت المناسب والمعنية والمصنفة بطريقة تؤدي إلى اتخاذ قرارات مستنيرة. والأهداف الرئيسية لاستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لجولة تعدادات عام 2020 هي: (أ) تعزيز قدرات نظم الإحصاء الوطنية على جمع ومعالجة ونشر بيانات التعدادات جغرافية المرجع؛ (ب) التأكد من الاستفادة الكاملة من بيانات التعداد لإنشاء أنواع الذكاء الاجتماعي الديموغرافي اللازمة لتوفير المعلومات ورصد إنجازات جداول أعمال خطط التنمية دون الوطنية والوطنية والعالمية. وسيركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على الجودة في كل مرحلة من مراحل التعداد

تستند استراتيجية التعداد السكاني لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أطر التنمية الحالية (جدول أعمال 2030 والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية)، وكذلك سياقات البلدان السائدة (مثل: القدرات التقنية، والاستقرار السياسي / الحالات والأوضاع الإنسانية، تحديات التمويل، والساحة متعددة الشركاء)، وتوصيات التقييم المستقل للدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان لجولة تعدادات عام 2010. إن التنفيذ الناجح للاستراتيجية سوف يساهم في تحديث عملية التعداد والنظم الإيكولوجية للبيانات في العديد من البلدان.

الاستراتيجية

سوف يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان، في جولة التعداد لعام 2020، بتعزيز القدرات الوطنية من أجل إعداد واستخدام ومشاركة بيانات التعدادات ذات مرجعية جغرافية من قبل الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية وشركاء التنمية وأوساط عامة الجمهور، دون المساس بسرية المعلومات.

سوف يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بـ:

- تبسيط الهيكل التنظيمي الداخلي لزيادة فاعلية الدعم المقدم للتعداد؛
- إعداد أدوات الإدارة التنفيذية والمالية الرئيسية لمشاريع التعداد؛
- تعزيز إدارة الإمدادات في عمليات التعداد؛
- تحديد وتشجيع استخدام التقنيات والمنهجيات المبتكرة؛
- الشروع في تطبيق إرشادات فنية منظمة تلبي احتياجات البلدان، تماشياً مع المعايير الدولية؛
- الدعوة إلى إدراج أسئلة حول الهجرة والعجز والإعاقات ونوعية الزواج وسجلات الزواج؛
- الدعوة إلى استخدام مبتكر وأوسع نطاقاً لبيانات التعداد؛
- الدعوة إلى إمكانية الوصول بحرية وبانفتاح إلى بيانات تعداد السكان، مع ضمان السرية؛
- تحديد وتطوير الشراكات المؤسسية الهامة؛
- تعزيز تعبئة الموارد اللازمة.

وسيتطرق الدعم التقني للصندوق إلى جميع مراحل التعداد، بدءً من التخطيط للتنفيذ والتحليل والنشر والاستفادة.

الهيكل التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

تبسيط الهيكل التنظيمي الداخلي لزيادة فاعلية الدعم المقدم للتعداد:

- إجراء تقييم لقدرات الخبرة الذاتية في مجال التعداد ووضع استراتيجية تنمية القدرات لتناول الثغرات القائمة، ومتضمنة وضع مبادئ توجيهية مؤسسية بشأن الحد الأدنى للمؤهلات المطلوبة لموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، من أجل دعم التعداد بشكل فعال.
- ضمان الأداء الوظيفي للفريق العامل المشترك بين الشُعب المعني بالتعداد (IDWGC) من أجل التخطيط والتنسيق وتقديم الدعم التقني والتشغيلي الفعَّال للتعداد. يتولى فرع السكان والتنمية تنسيق الفريق العامل المشترك بين الشُعب المعني بالتعداد (IDWGC) الذي يضم خبراء في جميع جوانب عمليات التعداد، بما في ذلك فرع تعبئة الموارد وفرع خدمات المشتريات، وفرع الشؤون المالية، وهيئة الشؤون الإنسانية، وفرع تخطيط وميزنة الموارد، وهيئة حلول تكنولوجيا المعلومات، والهيئات الإقليمية، والمكاتب الإقليمية.
- إضفاء الطابع المؤسسي على تبادل المعارف والمعلومات، بما فيها الدروس المستفادة، وأفضل الممارسات، ومجموعة الأدوات والوثائق الرئيسية (وثائق التماس عطاءات سابقة، وعمليات بحوث الأسواق، والمسائل اللوجستية، إلخ...)، وذلك عن طريق إعادة إنشاء مركز للتعدادات، على أ، يكون متاح لجميع المكاتب القطرية والحفاظ عليه (مجتمع محلي للتعدادات قائم على شبكة الإنترنت)؛

- زيادة عدد المستشارين الفنيين للتعداد السكاني ملتحقين لفترات طويلة (CTAs) وتوزيعهم، وذلك لدعم البلدان ذات الدخل المنخفض، وتعبئة قائمة موسعة من الخبراء الفنيين يلتحقون لفترات قصيرة في مجالات يشتد فيها الطلب.
- توزيع خبراء فنيين ملتحقين لفترات قصيرة في المجالات الرئيسية مثل رسم الخرائط الرقمية، والطرائق الهجينة، وتقدير المناطق الصغيرة، والاستقالات السكانية.
- تنظيم برنامج زمالة البيانات السكانية لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان، لدعم الشباب المحترفين لتعلم عمليات التعداد السكاني، المشاركة في آلية متقدمة لتحليل بيانات التعداد، وإعداد حالات استفادة خاصة بكل بلد، بالشراكة مع الحكومات الوطنية والهيئات الإقليمية للصندوق.

إعداد أدوات الإدارة التنفيذية والمالية الرئيسية لمشاريع التعداد:

- تطوير ومشاركة المبادئ التوجيهية التنفيذية للتعداد، بما في ذلك المبادئ التوجيهية التدريجية، ومتطلبات الإدارة المالية للقيام بمشاريع التعداد، حتى يتم ضمان وجود إدارة أكثر كفاءة لعمليات التعداد.
- إنشاء فريق عامل فرعي، ضمن الفريق العامل المشترك بين الشُعب المعني بالتعداد، لدعم الاحتياجات التشغيلية الجارية للمشتريات وللموارد البشرية وللإدارة المالية. وسوف يُشرك الفريق العامل الفرعي جهات التنسيق بالمكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لضمان التخطيط المُبكر وإدارة التعداد بكفاءة.

تعزيز إدارة الإمدادات في عمليات التعداد:

تُعد عمليات التعداد عنصرًا هاماً في برنامج التعداد السكاني، حيث يبلغ حجم عمليات الشراء وتكاليف التشغيل حوالي خمسة وسبعون في المائة من إجمالي ميزانية المشروع. ونظرًا لطبيعته "الشبيهة بالمشروع"، فإن التعدادات تتسم عمليًا بدوامها لفترة كامنة طويلة مع زيادة سريعة في النشاط. وهذا يتطلب القدرة على التخطيط والتنفيذ على مدى فترة قصيرة نسبيًا. وهذا النموذج يُشكل أخطاراً، يمكن للصندوق أن يساعد في تخفيفها من خلال منظور إدارة الإمدادات.

ومن خلال تنفيذ إدارة مُعززة ومُبسطة للإمدادات، سيقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بإشراك أصحاب المصلحة المعنية بالتعداد (الشركاء القوميين، الأوساط المانحة، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، إلخ...) في توفير أدوات مفيدة وملموسة (دليل للسلع والخدمات ذات الصلة بالتعداد، وخطط الشراء، ومتوسط الجداول الزمنية للتنفيذ، وميزانيات واقعية، إلخ...). وإن نشر وتوزيع هذه الأدوات في الوقت المناسب يضيف قيمة هامة لعملية التعداد. في الوقت نفسه، ينتفع مديرو المشاريع (كبار المستشارين الفنيين أو ممثلي المكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان) من الجانبين البرنامجي والتشغيلي معاً، عند تزويدهم بالأدوات اللازمة لتنفيذ البرنامج.

سوف يتخذ صندوق الأمم المتحدة للسكان الإجراءات التالية لتحسين موائمة وتنسيق أداء إدارة الإمدادات:

- تزويد أصحاب المصلحة بخدمات شاملة للمشتريات من أجل التعداد السكاني، وتشمل جميع المتطلبات المحتملة لبرنامج التعداد السكاني (بما في ذلك السلع والخدمات)؛
- تعزيز قدرات الشركاء القوميين في إدارة الإمدادات؛
- تطوير استراتيجية الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير تقنيات تعداد جديدة من خلال أبحاث السوق المستهدفة وعملية تحديد اتجاهات الابتكار؛
- تخفيف المخاطر المتعلقة بالتمويل من خلال تطوير خطط مشتريات سريعة، واستراتيجيات الشاملة للاستعانة بالمصادر الخارجية وتطبيق ممارسات جيدة في إدارة العقود؛
- إعداد مجموعة واسعة من العقود الإطارية أو الاتفاقيات طويلة الأجل (LTAs) لتحقيق وفورات في السلع والخدمات الروتينية والحد من المخاطر التي تتعرض لها السلع الاستراتيجية.

الإرشادات الفنية والتوجيهات المنهجية

تحديد وتشجيع استخدام التكنولوجيات والمنهجيات المبتكرة:

- الدعوة إلى استخدام حلول تكنولوجية مناسبة وذات كفاءة وفاعلية:
  - التشجيع على استخدام أساليب التعداد الأكثر تقدمًا وفعالية من حيث التكلفة، بما في ذلك مناهج جمع البيانات متعددة الأنماط أو المختلطة، مثل المقابلات الهاتفية والاستبيانات الإلكترونية عبر الأجهزة اللوحية والهواتف النقالة، والأنظمة المتكاملة ذات مرجعية جغرافية للإدارة الميدانية وتكنولوجيات الجغرافية المكانية لرسم الخرائط وتكنولوجيات المسح.
  - تشجيع الحلول المحلية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتبادل المعارف والمعلومات بشأن تكنولوجيات التعداد الجديدة، ويتضمن ذلك تسهيل الجولات الدراسية فيما بين البلدان.
- الدعوة لتجديد وتحديث خرائط التعدادات السكانية، بما في ذلك تطبيق نظم المعلومات الجغرافية (GIS) من أجل تحسين دقة بيانات الحدود، ونوعية تغطية التعداد وتسهيل التكامل بين البيانات الخاصة بالجغرافية المكانية من مصادر مختلفة. كما تسمح نظم المعلومات الجغرافية (GIS) بمقارنة بيانات التعداد مع مرور الوقت، من خلال توفير بيانات خطوط المسح النقطي المستقلة عن الحدود الإدارية المتغيرة ومناطق التعداد (EAs)
- تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية من أجل إعداد واستخدام بيانات التعداد عالية الدقة وذات مرجعية جغرافية مطابقة للحدود الرقمية لمنطقة التعداد.
- التشجيع على استخدام صور الأقمار الصناعية مع بيانات من دراسة استقصائية لتعداد سكاني جزئي (مصغر) ومصادر أخرى لتقدير السكان الوطنيين ودون الوطنيين، في البلدان التي بها أجواء شديدة التوتر والبيئات الهشة حيث يتعذر إجراء التعداد التقليدي (انظر الإطار 2).
- دعم التطوير طويل الأجل لنظم البيانات الإدارية للبلدان التي تخطط لإجراء تعداد قائم على السجلات أو تعداد مُجمع، مع ملاحظات إرشادية قصيرة الأجل، والوساطة في شراكات تقنية بين البلدان.
- توفير برنامج سنوي مستمر لورش عمل تدريبية في مجال تطبيق منهجيات التعداد السكاني الجديدة وإدارة عمليات التعداد.

المربع 2: التعداد الهجين - منهجية جديدة لوضع تقديرات سكانية مصنفة حسب التوزع المكاني، حيث لا يمكن إجراء إحصاء تعدادي تقليدي. وتُعد البيانات السكانية، ولا سيما على المستوى دون الوطني، بيانات أساسية للعديد من تطبيقات التنمية، ومن ضمن ذلك تخطيط وتقديم الخدمات، والتحضيرات للانتخابات ومواجهة الكوارث. وغالبًا ما تكون البيانات الديموغرافية الحديثة والموثوق بها مفقودة أو غير مكتملة في البلدان التي بها أجواء شديدة التوتر والبيئات الهشة، لأنه قد يتعذر إجراء التعدادات التقليدية بسبب النزاعات والصراعات أو بسبب الشواغل الأمنية. كما أن عمليات تهجير السكان الواسعة النطاق من شأنها أن تجعل سريعاً المعلومات المتاحة قديمة. في مثل هذه الأوضاع، فإن أوجه التقدم التكنولوجي مثل صور الأقمار الصناعية، وأدوات تحديد المواقع الجغرافية، والأساليب الإحصائية وقدرة الحاسوب، تسمح بتطبيق مناهج مبتكرة لتقدير توزيعات السكان بنطاقات مكانية لا بأس بها -*تعداد هجين*.

يقوم نهج "التعداد الهجين"، من خلال النمذجة الإحصائية، بالجمع بين أعداد السكان المتواجدين في مناطق صغيرة محددة، تم الحصول عليها بواسطة "استقصاءات عن تعداد سكاني جزئي (مصغر)" ومعها صور الأقمار الصناعية، من أجل تقدير السكان وخصائصهم الأساسية في المناطق التي لا يشملها الاستقصاء.

من ضمن المتطلبات التي تقتضيها بيانات التعداد الهجين، الإحداثيات الجغرافية الكاملة للدراسة الاستقصائية للتعداد الجزئي (المصغر)، وأفلام صور الأقمار الصناعية عالية الدقة والوضوح، والمرتبطة بالكثافة السكانية التي تشمل على سبيل المثال الغطاء النباتي والمنحدرات والمصابيح الليلية، وما إلى ذلك. ثم تستخدم النماذج الإحصائية بُغية ربط هذه المعلومات الجغرافية المكانية، للتنبؤ بأعداد السكان في المواقع التي لم يتم تغطيتها من قبل الدراسات الاستقصائية للتعداد الجزئي (المصغر).

بيد أن التعداد الهجين، على الرغم من مزاياه العديدة، إلاَّ أنه لن يعوض أبداً ثراء البيانات ومستوى التفاصيل، سواء على مستوى الفرد أو العائلة أو الأسر المعيشية أو المجتمع، التي تم إعدادها بواسطة التعداد السكاني والسكني التقليدي.

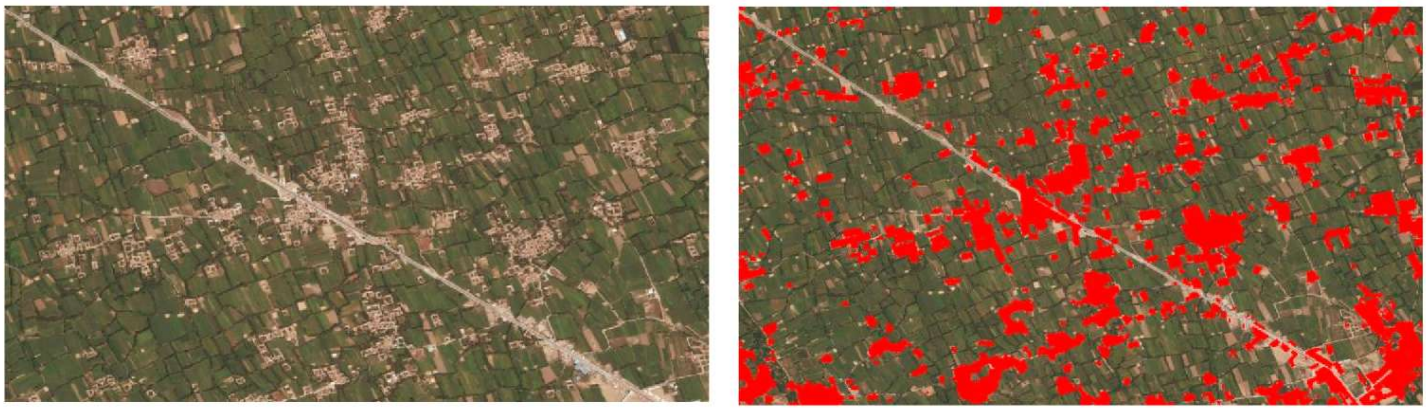

الشكل 1: (يسار) صورة بالاقمارة الصناعية عالية الدقة والوضوح لمنطقة ريفية في أفغانستان؛ (يمين) مناطق المستوطنات المكتشفة تلقائيًا بواسطة خوارزميات الكمبيوتر.

الشروع في تطبيق إرشادات فنية منظمة تلبي احتياجات البلدان، تماشياً مع المعايير الدولية:

- توفير أدوات توجيهية فنية سهلة الاستخدام، حيث بواسطتها يتم إرشاد المكاتب الإقليمية والقطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في دعمها لهيئات الإحصاء الوطنية. يتم تحديث هذه الأدوات بانتظام لدمج الدروس الناشئة المستفاد منها، وتشمل على سبيل المثال، الدليل التفصيلي لتخطيط التعداد المتعدد السنوات، مخطط غانت المماثل للتعداد، ملخصات فنية حول الأساليب الجديدة، تعبئة الموارد، التشاور مع المستخدمين، تقييم المخاطر السياسية، الإدارة الميدانية، دراسات استقصائية ما بعد التعداد وتقييم جودة البيانات.
- تنظيم ورش عمل إقليمية مشتركة للتعداد ودورات تدريبية عبر الإنترنت تستهدف هيئات الإحصاء الوطنية خلال المراحل المختلفة لمشروع التعداد السكاني الذي تجريه، إلى جانب شركاء مثل شعبة الإحصاءات للأمم المتحدة (UNSD)، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، ومكتب الإحصاء الأمريكي، وشركاء GRID3، وجامعة ساوثهامبتون، إلخ.... كما ستتناول ورش العمل التدريبية جميع مراحل التعداد وعدد متنوع من المواضيع، بما في ذلك "التعداد وأهداف التنمية المستدامة" و "مناهج التعداد الهجين" و "نظم المعلومات الجغرافية في التعداد" و "استخدام البيانات السكانية للتأهب للحالات الإنسانية". تُتيح ورش العمل هذه وجود منصة لتجميع المعارف الإقليمية، وقد يكون لها تأثير مضاعف على القدرة الإجمالية للمنطقة على إجراء تعداد سكاني.
- تعزيز إدارة التعداد وآليات ضمان الجودة لضمان الشفافية والمساءلة الفعالة، ومن أجل ضمان استقلالية عملية التعداد والنتائج من خلال:
  - دعم إنشاء مجالس دولية للاستشارات الفنية (ITABs) عاملة ومجالس / لجان استشارية وطنية؛
  - الدعوة على تبني آليات تنسيق فعَّالة لجهود المانحين؛
  - إنشاء قائمة استعراض النظراء لتيسير الاستعراض بشكل فعَّال سريعاً لوثائق واستبيانات مشروع التعداد؛
  - تمويل تكاليف ترجمة ونشر المبادئ والتوصيات الدولية بشأن تعداد السكان والمساكن، واتباع المبادئ التوجيهية والمعايير العالمية للتعدادات، كما وضعتها شعبة الإحصاءات للأمم المتحدة (UNSD)؛[6]
  - تيسير استشارة المستخدمين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني (CSOs)؛
  - تقديم التوجيه بشأن إجراء تحليل لسياق التعداد المحلي، ويشمل ذلك مراعاة الجوانب الدينية والثقافية التي لها حساسية خاصة، وتقييم المخاطر السياسية والقضايا ذات الصلة في السياقات الهشة والإنسانية؛
  - الدعوة إلى إجراء دراسات استقصائية ما بعد التعداد السكاني من أجل قياس التغطية وجودة البيانات.

[6] الأمم المتحدة (2015) "مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن" مراجعة 3. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. شعبة الإحصاء

الدعوة إلى إدراج أسئلة حول الهجرة والعجز والإعاقات ونوعية الزواج وسجلات الزواج

- الدعوة إلى إدراج ثلاثة أسئلة أساسية عن الهجرة الدولية على النحو المبين في مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن، وتشمل بلد الميلاد، وبلد المواطنة، وسنة أو فترة الوصول. وإن مسألة إدراج الأسئلة المتعلقة بشؤون الهجرة في التعداد السكاني يُلبي ما نادى به جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة 2030، بتحديد وقياس حالة الهجرة والمهاجرين (الهدف 17.18 من أهداف التنمية المستدامة).
- تماشياً مع أهداف الميثاق العالمي للهجرة النظامية الآمنة والمنظمة، تتم الدعوة إلى إدراج أسئلة أخرى متعلقة بالهجرة ضمن أسئلة التعداد، وتضمن بلد ميلاد الوالدين، وبلد الإقامة قبل خمس سنوات من تاريخ التعداد، وآخر تاريخ وصول وسبب الهجرة.
- الدعوة إلى إدراج أسئلة متعلقة بمسألة العجز والإعاقة والتي اقترحها مجموعة واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات وما فوق. وقد حددت مجموعة واشنطن ست مجالات الأداء الوظيفي لإدراجها في التعداد على النحو المبين أدناه:
    - هل تواجه صعوبة في الرؤية حتى لو كنت ترتدي نظارة؟
    - هل تواجه صعوبة في السمع حتى لو كنت تستخدم أداة مساعدة للسمع؟
    - هل تواجه صعوبة في المشي أو صعود السلم؟
    - هل تجد صعوبة في التذكر أو في التركيز؟
    - هل تجد صعوبة (في الاعتناء بنفسك مثل) الاغتسال بالكامل أو ارتداء الملابس؟
    - هل تواجه صعوبة في التواصل باستخدام لغتك (المعتادة)، على سبيل المثال هل تفهم ما يقال من حولك أو يفهمك الآخرين؟

  الإجابة على مدى الصعوبة في مجال واحد على الأقل، والتي يُرمز إليها بـ "الكثير من الصعوبة أو لا أستطيع القيام بذلك على الإطلاق"، يُصنف الشخص بأنه مصاب بإعاقة.

- الدعوة لرفع الأسئلة حول نوع الزواج وسجلات الزواج إلى وضع الأولوية، لإدراجها في استبيانات التعداد الوطني. هذه الأسئلة ستتناول ثلاثة أوجه قصور رئيسية في الإحصاءات الجنسانية والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: 1) الحاجة إلى التصديق التبادلي بين التعداد والسجلات المدنية لإحصاءات الزواج؛ 2) النقص الحالي في البيانات المنهجية حول تغطية سجلات الزواج؛ و 3) الحاجة إلى أدلة حول فوائد تسجيل الزواج بالنسبة للنساء والأطفال ضمن الهيكل القانوني الوطني.

الاستفادة والنشر

الدعوة إلى استخدام مبتكر وأوسع نطاقاً لبيانات التعداد:

- تعزيز القدرة على استخدام بيانات التعداد وبيانات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في جمع التوقعات السكانية والتقديرات السكانية الجارية فيما بين التعدادات، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني.
- توفير التدريب على كيفية استخدام بيانات التعداد لرصد أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير. حيث أن ما يقرب من 98 من 232 مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المميزة تقتضي بيانات السكان لحسابها.
- تشجيع دمج البيانات السكانية المتعلقة بالجغرافية المكانية مع مجموعات أخرى من البيانات عالية الدقة المتعلقة بالجغرافية المكانية، من أجل تيسير:
    - توفير رسم الخرائط والعرض المرئي لمؤشرات التنمية، من أجل التخطيط وتحديد الأهداف مُسبقاً؛
    - التحقق من النهج التي تم وضعها لتقدير السكان من بيانات الاستشعار عن بعد والدراسات الاستقصائية للتعداد الجزئي (المصغر)؛
    - تحديث التقديرات والخرائط السكانية بين التعدادات؛ و
    - تحديث أطر أخذ العينات من أجل دراسات الاستقصاء الوطنية.
- توفير إرشادات لرسم خرائط لبيانات التعداد على صعيد جغرافي منخفض.
- تشجيع استخدام بيانات التعداد لإعداد تقديرات المساحات الصغيرة (SAE) لمؤشرات التنمية المحددة، والتي من ضمنها مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. يوفر صندوق الأمم المتحدة للسكان المبادئ التوجيهية الفنية والتدريب على مؤشرات التنمية المحددة . فمن خلال ربط بيانات التعداد وعينات الاستقصاء من خلال النمذجة، تهيء مؤشرات التنمية المحددة تقديرات معينة لبعض المؤشرات الرئيسية، والتي لا تتوفر إلا في دراسات الاستقصاء للعينات (مثل مؤشرات تنظيم الأسرة، ومؤشرات الفقر، أنظر الشكل 1)، على مستوى منطقة جغرافية / إدارية أصغر من المستوى الممكن من عينة الاستقصاء وحدها.

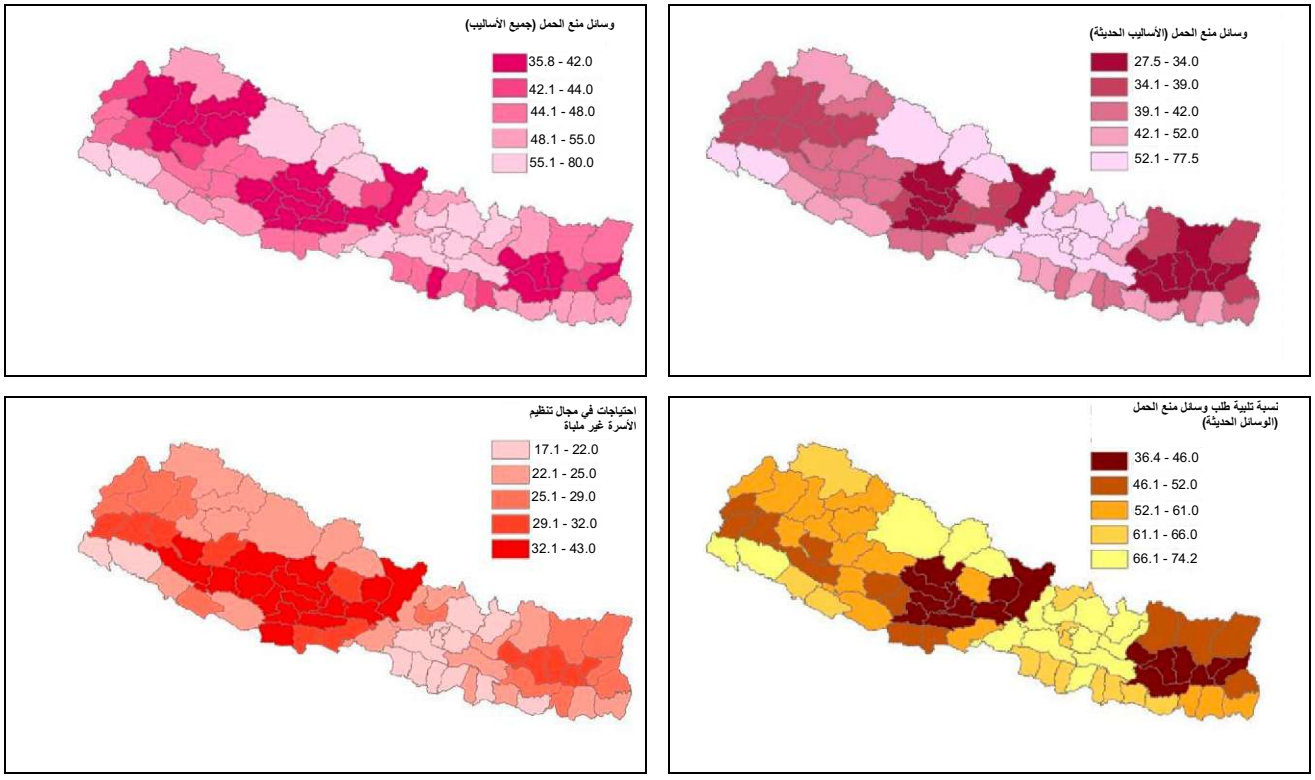

الشكل 2: رسم توضيحي لتقديرات مؤشرات تنظيم الأسرة في مساحة صغيرة (تعداد 2011 في نيبال)

- تقييم اكتمال ونوعية أنظمة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (CRVS) من خلال استخدام أسئلة التعداد الإضافية بشأن الولادة والزواج وتسجيل الوفاة. الاستفادة من النتائج للاسترشاد بها في تحسين وتوسيع نطاق أنظمة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية CVRS . في المقابل، يتم استخدام بيانات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية CRVS للتحقق من اكتمال ونوعية التعدادات المحتسبة.
- زيادة القدرة على استخدام بيانات التعدادات ذات المرجعية الجغرافية والتوقعات السكانية دون الوطنية لإعداد بيانات تشغيلية مشتركة بشأن السكان، تأهباً للكوارث التي قد تحدث على الصعيد الوطني وتحضير فرق المساعدة الإنسانية القطرية التابعة للأمم المتحدة.
- تعزيز استخدام بيانات التعداد لوضع تقديرات بشأن اللاجئين والنازحين المهجرين، بما يتفق مع توصيات الأمم المتحدة الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين وتقرير الأمم المتحدة / يوروستات UN/Eurostat الفني حول إحصائيات المهجرين والنازحين داخلياً.
- ضمان معالجة وتحليل ونشر نتائج التعدادات المتعلقة بالهجرة في الوقت المناسب، المصنفة والمبوبة وفقا للمعايير الدولية.
- تشجيع تبني تقنيات تحليلية مبتكرة، ومن ضمنها تلك التي تربط بيانات التعداد بدراسة الاستقصاء ومصادر البيانات الضخمة، في إطار النظم الإحصائية الوطنية.
- دعم هيئات الإحصاء الوطنية لإعداد تقارير تحليلية مُعمقة بشأن المواضيع المتعلقة بولاية وأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان، مثل تنظيم الأسرة، وزواج الأطفال، والمكاسب الديموغرافية، وتغيير الهياكل العمرية:
- دعوة ودعم هيئات الإحصاء الوطنية في تحليل بيانات التعدادات حول الموضوعات التي تطلبها الجهات الخارجية الفاعلة في مجال التنمية، لإعداد تحليل سريع أكثر دقة وملاءمة ذات مرجعية جغرافية ومصنف.

الدعوة إلى إمكانية الوصول بحرية وبانفتاح إلى بيانات تعداد السكان، مع ضمان السرية

- استخدام وسائل متنوعة لنشر البيانات واستكشاف قنوات مختلفة لتعزيز دعم مراجعة الأطر التشريعية الوطنية والإقليمية التي بدورها ستعزز مشاركة البيانات واستفادة منها.
- الدعوة إلى الاستخدام الأوسع أساليب النشر المبتكرة والأساليب المبتكرة أيضاً في عرض ومعاينة بيانات التعداد بطريقة سهلة الاستخدام.
- تعزيز منصات تفاعلية حرة متاحة للجميع على شبكة الإنترنت لنشر بيانات التعداد، مع إمكانية استضافتها للبيانات الجغرافية المكانية.
- دعم البوابات الوطنية للمنصات التفاعلية الحرة المتاحة للجميع على شبكة الإنترنت والخاصة بنشر بيانات التعداد ونشر البيانات الجغرافية المكانية. دعم دمج المنصات الوطنية مع منصة البيانات السكانية الجديدة (PDP) التابعة لصندوق الأمم المتحدة، لتمكين وضع الخرائط والمقارنات بين البلدان والوظائف التحليلية المتقدمة للبيانات المتعلقة بالسكان والصحة الجنسية والإنجابية ونوع الجنس والتنمية.
- تشجيع مشاركة عينات تمثيلية لبيانات التعداد الوطني مع قاعدة البيانات العالمية IPUMS (سلسلة البيانات الدقيقة المتكاملة للاستخدام العام).
- تأييد نشر بيانات التعداد الجزئي (المصغر) وإتاحتها للجمهور خلال اثني عشر شهرًا من نشر نتائج التعداد الرئيسية.
- تشجيع استخدام بيانات التعداد لوضع سياسات قائمة على الأدلة.

الشراكات وتعبئة الموارد

تحديد وتطوير الشراكات المؤسسية الهامة

تعزيز الشراكات المؤسسية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لتحسين التنسيق والتآزر المؤسسي ولتجنب ازدواجية الاستثمارات. وسيجري تعزيز الهيكل التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل أكبر، لضمان تمكين المكاتب الإقليمية والقطرية من دعم هيئات الإحصاء الوطنية بكفاءة وفعالية أثناء عملية التعداد.

الصعيد العالمي

على الصعيد العالمي، سيقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بـ:

- تعزيز العمل ضمن اللجنة الدولية لتنسيق التعدادات (ICCC) لضمان تنسيق الدعم المخطط والمستمر، المقدم إلى سلطات التعداد الوطني[7]. تتيح الاجتماعات الفصلية للجنة التنسيق الدولية التعاون الأكبر بين جهود شركاء التنمية. حيث أنه تم مؤخراً توقيع مذكرة تفاهم (MoU) مع مكتب الإحصاء الأمريكي لتمكين هيئات الإحصاء الوطنية والمكاتب القطرية هناك من الوصول إلى خبراء مكتب الإحصاء الأمريكي من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- عقد شراكة مع البنك الدولي بشأن الدعم التشغيلي وضمان الجودة للتعدادات، والتي تتلقى تمويلًا من البنك الدولي.
- تقوم الشراكة الجارية مع KOSTAT بدعم أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان في مسألة تعزيز قدرات التعداد في آسيا وأمريكا اللاتينية.
- إنشاء وتعزيز شراكات عالمية وإقليمية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وشركاء التنمية، من أجل تشجيع التنسيق بين العمليات والموارد والأدوات في إطار توحيد الأداء.
- التشارك مع WorldPop / Flowminder في دعم التقديرات السكانية للمناطق الصغيرة أو الشبكات التفصيلية الموحدة (التعداد الهجين) في حالة غياب التعداد الوطني التقليدي، أو أين لا مجال إلاَّ لإجراء التعداد السكاني الجزئي فقط.

---

[7] أُنشئت اللجنة الدولية لتنسيق التعدادات (ICCC) لتعزيز الاتصالات وتنسيق الدعم الفني المتوقع والمخطط والمستمر لسلطات التعداد الوطنية، وتشجيع تطبيق أحدث التوصيات والمبادئ التوجيهية والتصنيفات والابتكارات الدولية في عملية إجراء التعداد. وهي تتألف من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، ومكتب التعداد الأمريكي. وقد أُنشئت اللجنة الدولية لتنسيق التعدادات (ICCC) استجابةً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة رقم E/RES/2015/10 بشأن البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام 2020 الذي دعا إلى "تنسيق الأنشطة بين أصحاب المصلحة في مساعدة الدول الأعضاء" واعترافاً بـالأهمية المتزايدة لتعداد السكان والمساكن، كونه مصدراً مهماً لتوفير البيانات المصنفة اللازمة لقياس التقدم المحرز في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030. ومن خلال المشاركة الاستباقية، تسعى اللجنة الدولية لتنسيق التعدادات (ICCC) إلى توجيه قنوات الدعم المتنوعة والمقدمة من مانحين ثنائيون متعددو الأطراف بهدف تعزيز تماسك الدعم.

على الصعيد الإقليمي

على الصعيد الإقليمي، سيقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتحسين عملية التنسيق الإقليمي للدعم التقني:

- خفض تكلفة فرق الطوارئ العالمية التقليدية وتعميق مجموعة أساسية من الخبرات في كل منطقة من خلال توسيع القائمة الإقليمية للخبراء التقنيين التابعين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومن خلال تعبئة الموارد لدعم التوسع في نشر كبار المستشارين التقنيين والخبراء الملتحقين لفترات قصيرة بعملية التعداد.
- تعبئة الموارد لدعم المراكز المرجعية الإقليمية الداعمة للتعداد، واستخدام البيانات السكانية، للتعاون فيما بين الأقاليم وداخلها. ومن خلال المراكز المرجعية، مع مناهج ديموغرافية مخصصة، يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان، و بشكل منهج، مشاركة الأخبار الدورية بشأن الاتجاهات والتكنولوجيات الناشئة، ونشر أدوات تحليلية جديدة على نطاق واسع، على سبيل المثال ، للتحليل الجغرافي المكاني، وتقدير المناطق الصغيرة أو أنواع أخرى من تكامل البيانات.
- حشد الموارد لدعم الجيل القادم من الديموغرافيين التقنيين ومحللو الفئات السكانية، من أجل الحفاظ على التحديث التدريجي لنظم التعداد، والأنظمة البيئية للبيانات السكانية، والاستفادة من البيانات السكانية من أجل التنمية.
- دعم البلدان لضمان أن التعداد هو جزء لا يتجزأ من النظام الإحصائي الوطني.
- دعم تجميع الموارد واستخدامها المشترك للتكنولوجيات الجديدة بين البلدان، والمتعلقة بالبرامج والمعدات مثل الأجهزة اللوحية، ونظام الملاحة العالمي عبر الأقمار الصناعية، وما إلى ذلك، من أجل خفض التكاليف الإجمالية للتعداد.
- إقامة شراكات ووساطة لتبادل المعارف والمعلومات على الصعيد الإقليمي والوطني، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، والجولات الدراسية الوطنية، وحضور الاجتماعات العالمية والإقليمية للخبراء، وزيادة التعاون بين البلدان بشأن الجوانب المختلفة لعملية التعداد، ويتضمن ذلك تصميم الاستبيانات ونشر البيانات واستخدام البيانات المتعلقة بالتعداد لوضع السياسات ومنهجيات التعداد البديلة.
- تحديد وتوثيق التجارب المكتسبة من دعم عمليات التعداد، للمساهمة في وضع قاعدة معارف ومعلومات تنظيمية متعلقة بعملية التعداد، بما في ذلك استخدام بيانات التعداد ودراسات الاستقصاء في صنع السياسات.
- تعزيز دور الهيئات الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في العمل ودعم عمل اللجان الإقليمية للأمم المتحدة مع جهات سياسية إقليمية، مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمصرف الأفريقي للتنمية، ومؤسسات أخرى عاملة في مجال تعداد السكان والمساكن.

الصعيد الوطني

على الصعيد الوطني، سوف تدعم المكاتب القطرية للصندوق الشراكات:

- مواكبة عمليات التخطيط للتعداد السكاني في بلدانهم مع تشجيع العلاقات الوثيقة مع هيئات الإحصاء الوطنية لضمان التعاون والدعم السلس.
- تعزيز مبادرات التعاون الفني في عمليات التعداد مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في سياق فرق قطرية للأمم المتحدة (فريق الأمم المتحدة القطري) ومنتديات شراكة أخرى منها المؤسسات البحثية والأكاديمية، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الدعوة في الوقت المناسب لوكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة لتعبئة الموارد.
- دعم مشاركة الشركاء الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني في وقت مبكر من عملية التعداد تأييداً القيمة المحتملة لبيانات التعداد، ومعرفة ما قد يريده المستخدمون المحتملون معرفته من التعداد (احتياجات المستخدم) وتوسيع الملكية العامة. كما أن مساهمات معدي البيانات والمستخدمين النهائيين في البداية تعطي أولوية للملكية العامة والاستخدام طويل المدى لنتائج التعدادات.
- تشجيع التعاون بين هيئات الإحصاء الوطنية والمؤسسات الأكاديمية لتسخير المهارات والخبرات المحلية والذي من شأنه تعزيز القدرات والمنتجات التحليلية المتقدمة.
- رفع مستوى الوعي لدى أصحاب المصلحة من خارج هيئات الإحصاء الوطنية حول فائدة بيانات التعداد من أجل التنمية في سياق خطة 2030 والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وكذلك أطر التنمية الإقليمية والوطنية.
- دعم الشراكات التعاونية للجهات الفاعلة في مجال التنمية من أجل تعزيز قدرات أنظمة الإحصاء الوطنية في إطار أهداف التنمية المستدامة وثورة البيانات.

تعزيز تعبئة الموارد

سوف يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان باستكشاف آفاق لإنشاء صندوق استئماني مخصص لدعم بيانات التعدادات والسكان، من أجل التنمية، وسوف يشمل دعم عملية التعداد والاستفادة من بيانات التعدادات وتسهيل عملية تعبئة الموارد للأنشطة المنسقة مع الوكالات الأخرى.

سيتم ضخ استثمارات رئيسية لتقديم آلية تمويل جديدة وهيكل تنفيذي ينتفع من الدعم المستمر الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى التعدادات الوطنية للسكان والمساكن، وحشد الدعم من أجل تعزيز الأبعاد المتعددة لنظام البيانات الوطني. والحاسم في هذا، نقطتي إرتكاز:

- تقدير تنوع أنظمة البيانات الحكومية الحالية وتعزيز التوافر المتزايد "للتشخيصات الوطنية" و "خطط البيانات الوطنية" التي تعدها الحكومات لأهداف التنمية المستدامة، بالشراكة مع جهات فاعلة مثل Paris 21، تعاونية البيانات الصحية، الجهات الثنائية المانحة،... إلخ
- على الصعيد الوطني، للعمل في تعاون وثيق مع الاستثمارات ذات الصلة، مثل "One UN"، ومع شركاء آخرين في التنمية، لتوسيع نطاق الجهود المشتركة بغية تعزيز أنظمة البيانات الوطنية المتكاملة.

تمثل معالجة هذه المبادرات الأساسية فرصة للاستجابة للطلبات المتزايدة للحكومات، ولتسريع وتيرة ونطاق واستدامة الاستثمار من وقتنا الحالي وحتى عام 2030.

5. نظرية التغيير

يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالبقاء شريكا رئيسيا وموثوقا به في عملية تنفيذ تعدادات السكان والمساكن خلال جولة عام 2020، من خلال علاقته الطويلة والموثوق بها مع هيئات الإحصاء الوطنية. تم تلخيص نتائج نظرية التغيير في استراتيجية التعداد السكاني لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تم النظر إليها في سياق الخطة الاستراتيجية للصندوق 2018-2021، في الرسم التخطيطي المذكور بالصفحة التالية. يعرض الرسم التخطيطي توجيهات فنية وبرنامجية بشأن التدخلات المرتبطة بالنواتج، ويحدد المخاطر والافتراضات المرتبطة بتحقيق النواتج. ويستند إلى الميزة النسبية لصندوق الأمم المتحدة للسكان باعتباره الوكالة الرائدة في نظم البيانات السكانية وتحليلها مع وجود برنامج في 155 بلدا، مدعومة بستة من المكاتب الإقليمية وفريق مشترك بين الشُعب على مستوى المقر.

الهدف: ترسيخ قدرات النظم الإحصائية الوطنية على إنشاء ونشر واستخدام والاستفادة من بيانات سكانية عالية النوعية وسريعة ومصنفة، تسمح بوضع خرائط للتفاوتات الديموغرافية وأوجه انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية، قصد إرشاد ورصد جداول أعمال التنمية الوطنية والعالم

حصيلة الخطة الاستراتيجية* 4: كل فرد، في كل مكان، يُحسب وله صفة سعياً لتحقيق التنمية المستدامة

- نسبة البلدان التي أجرت تعداد سكاني وسكني واحد على الاقل خلال السنوات العشر الماضية (الجزء (أ) من مؤشر التنمية المستدامة 17.19.2)
- نسبة الأشخاص الذين تم إحصاؤهم في آخر تعداد
- نسبة مؤشرات التنمية المستدامة التي تم إعدادها على المستوى الوطني، مع تصنيف كامل عندما يتعلق الأمر بالهدف، ووفقًا للمبادئ الرئيسية للإحصاءات الرسمية (مؤشر SDG 17.18.1)
- نسبة البلدان التي تتبع سياسة حضرية وطنية أو خطة تنمية إقليمية تستجيب للديناميات السكانية
- نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذين تم تسجيل ولادتهم لدى سلطة مدنية، حسب العمر

المخاطر: لا يتشاطر الشركاء العالميون والإقليميون والوطنيون نفس الرؤية.

افتراضات:
- تولي الحكومات الأولوية لزيادة الاستثمار العام في مجال جمع البيانات ونشر التحليلات والاستفادة منها في السياسات العامة؛
- تستخدم الحكومات الوطنية ودون الوطنية البيانات والمعلومات لتحسين وضع السياسات العامة، والوعي العام والمساءلة.

حصيلة 13 للخطة الاستراتيجية: تحسين النظم الوطنية للبيانات السكانية لتعيين ومعالجة أوجه عدم المساواة؛ الدفع بإنجازات التنمية المستدامة قدماً والتزامات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ وتعزيز التدخلات في الأزمات الإنسانية.

المؤشرات
- نسبة الدول التي لديها نتائج تعداد مصنفة حسب العمر والجنس لكل منطقة تعداد، متاحة للجمهور عبر الإنترنت
- نسبة الدول التي تنشر عينة تمثيلية من بيانات التعداد خلال 12 شهرًا من تاريخ إطلاق تقرير التعداد الرئيسي
- نسبة التعدادات التي تتضمن أسئلة حول الإعاقة

المخاطر: قيام الهيئات الإحصائية الوطنية بإجراء التعداد كأنه نشاط اعتيادي.

افتراضات:
- تبني الوزارات والإدارات الحكومية بيانات التعداد والاستفادة منها؛
- لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان إمكانية التأثير على تصميم مشروع التعداد منذ البداية؛
- تنفيذ الحكومات التوصيات والمعايير الدولية للتعدادات.

حصيلة 14 للخطة الاستراتيجية: تعميم المعلومات الديموغرافية لتحسين الاستجابة، وتحديد الأهداف وتأثير سياسات والبرامج الإنمائية وتأييدها.

المؤشرات
- نسبة البلدان التي تُعد علنا التوقعات السكانية على المستويين الوطني ودون الوطني، مصنفة حسب العمر والجنس والموقع
- نسبة البلدان التي لديها خطط إنمائية وطنية، وتدمج الديناميات الديمغرافية بوضوح، بما في ذلك التغيُّر في الهياكل العمرية، والتوزيع السكاني والتوسع الحضري
- نسبة البلدان التي تُعد وتستخدم تقديرات المناطق الصغيرة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية ومؤشرات الحقوق الإنجابية لتخطيط البرامج
- نسبة البلدان التي تُعد وتستخدم الخرائط (على مستوى المقاطعة أو أقل) لتوضيح مدى قابلية سكانها للتعرض للكوارث والأزمات الإنسانية

المبادرات الاستراتيجية الرئيسية

- تعزيز إدارة التعداد وآليات ضمان الجودة
- تعبئة الموارد والدعوة للالتزام السياسي وتخصيص الموارد الملائمة للتعدادات المدعمة بالتكنولوجية
- تشجيع وتعزيز تعاون هيئات الإحصاء الوطنية مع المؤسسات الأكاديمية لتسخير المهارات والخبرات المحلية
- دعم التحليلات المتعمقة وعملية توفير الأدلة من خلال التعدادات
- الدعوة إلى استخدام حلول تكنولوجية ذات كفاءة وفاعلية لمعالجة جمع البيانات وتحليلها ونشرها على أساس تقييم مدى الصلة بالسياق
- تشجيع عملية تبني تقنيات مبتكرة لتحليل وتصور ونشر بيانات التعداد
- دعم التطوير طويل الأجل لنظم البيانات الإدارية للبلدان التي تخطط لإجراء تعداد سكاني يستند إلى سجلات التسجيل أو تعداد مشترك
- دعم مراكز الامتياز في كل منطقة من مناطق صندوق الأمم المتحدة للسكان (2 لكل منطقة)
- دعم عمل ومشاركة الشركاء الأكاديميين مع منظمات المجتمع المدني في وقت مبكر في عملية التعداد
- إقامة شراكات إقليمية والتوسط لتبادل المعارف والمعلومات الإقليمية والوطنية
- دعم الشراكات التعاونية للجهات الفاعلة في مجال التنمية من أجل تعزيز قدرات هيئات الإحصاء الوطنية

المراجع

[1] معلومات تفصيلية وخاصة بكل بلد حول تواريخ تعدادات جولة 2010 متاحة للاطلاع على موقع البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام 2010: http://unstats.un.org/unsd/ demographic/sources/census/censusdates.htm

[2] إطار الإجراءات لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام 2014 (منشورات الأمم المتحدة A/69/62)، تم إعداده استجابة لقرار الجمعية العامة 65/234

[3] نتائج تقييم تعداد صندوق الأمم المتحدة للسكان 2010 متاحة للجمهور على الموقع الالكتروني:- http://www.unfpa.org/admin-census-data-inform-decision-making-resource/evaluation-unfpa-support-population-and-housing

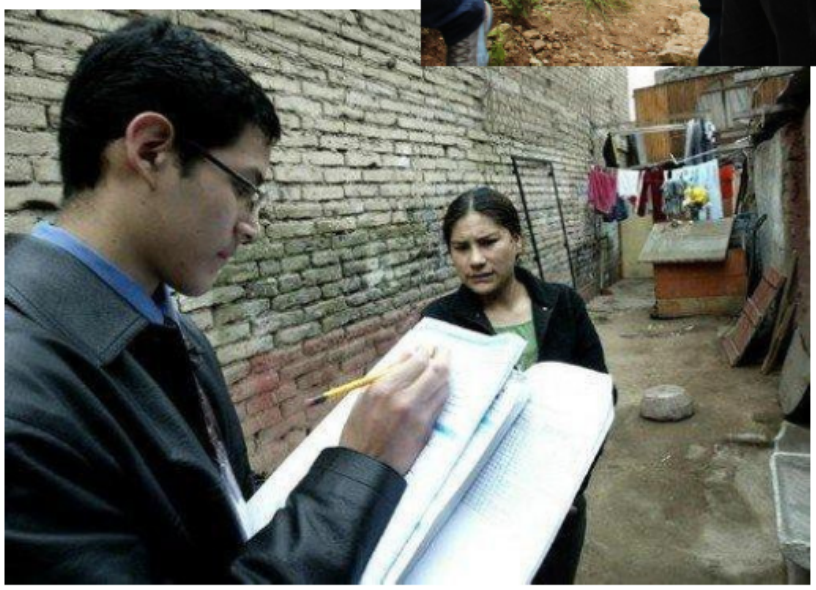

توفير عالم أين يكون كل حمل مرغوبًا فيه وتكون كل ولادة آمنة ويُحقق كل شاب وشابة ما لديهم من إمكانات

صندوق الأمم المتحدة للسكان
Third Avenue 605
New York, NY 10158
الهاتف: 5000 297 212 1+
www.unfpa.org